العطية يثمن جهود أمير الكويت في تنقية الأجواء بين الإمارات وعمان

الكويت / متابعات :

حيا الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية الجهود الخيرة التي قام بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتنقية الأجواء بين البلدين الشقيقين الامـارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

وقال العطية ان ما يتميز به الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الامارات العربية المتحدة رئيس المجلس الأعلى لمجلس التعاون وأخوه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان من حكمة ودراية وايمان عميق بالمصير المشترك قد ساهم في انجاح هذه المساعي لما فيه مصلحة البلدين وشعبيهما الشقيقين.

ورأى العطية ان استقبال السلطان قابوس لأخيه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولـة الكويت وكـل من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الامارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي والفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يأتي من منطلق الحرص الأكيد للسلطان قابوس على الارتقاء بالعلاقات الى آفاق أرحب.

وفـي ختام تصريحه لوكالة الانباء الكويتية خلص الأمين العام لمجلس التعاون الى أن التطورات الايجابية في العلاقات الاماراتية - العمانية ستسهم بشكل فاعل في تحصين البيت الخليجي وصولا إلى أعلى مستويات التنسيق والتعاون لصالح العمل الجماعي من جهة ولترسيخ الأمن والرخاء والاستقرار في المنطقة من جهة أخرى.

وكان امير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قد قاد جولات أخوية بين دولة الأمارات وسلطنة عمان على مدى يومين لتنقية الأجـواء بين البلدين الشقيقين وتقريب وجهات النظر بينهما وقد تكللت جهوده بالنجاح والتوفيق كما كانت محل شكر وتقدير من الأطراف الخليجية.

أضواء

ديمقراطية القطرة... قطرة

د. عبدا لله العوضي

عطشى الديمقراطية تعني لهم القطرة شيئاً نفيساً ولو كانت ماء وصبت قطرة قطرة على الحجر الصلد لتفجرت منها أنهار الديمقراطية المنشودة.

وفي ضوء ما يحدث اليوم في شوارع العالم الثالث فإن الخوف من أن تغرق المجتمعات بالديمقراطية الفورية إذا صبت على الرؤوس دفعة واحدة وبلا مقدمات تضبط الأمور وتقوّي الأرضيات حتى تصل إلى درجة من الصلابة كي لا يذهب الماء الهادر من صنبور الديمقراطية هدراً في قاع الصحراء القاحلة، التي لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ نافعاً.

الديمقراطية ليست هياجاً، بل هي سياج لمزيد من الأمن والاستقرار في المجتمعات، ولا يمكن أن تقوم لها قائمة بإحراق الأخضر واليابس من تحت أي نظام حالي يحكم المجتمعات منذ عقود.

فما يحدث اليوم يخشى أن يكون نشوة وبريقاً ساطعاً قد لا يستمر في نفس الطريق لفترة طويلة، لأن الحاجة إلى بناء مؤسسات تدعم إرساء سبل الديمقراطية في المجتمع من الأساس، ورفع الصوت النشاز وتحطيم مكتسبات التنمية في المسيرات والمظاهرات ليست الوسيلة السليمة لإنزال الديمقراطية من السماء وتثبيتها في الأرض، لأن الديمقراطية كمضمون هي كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، ويحصل في بعض المجتمعات عكس هذا الوضع.

حتى أن الديمقراطية التي تطالب بها الشوارع العامة والخلفية غدت أقرب إلى نوع من ديكتاتورية أخرى. فبعض الحكومات التي تغيرت وقبلت بكل مطالب الشارع في الوقت الراهن وأقرت عملياً ودستورياً وتعهدت ببناء نهج ديمقراطي سليم في الفترة القادمة، لمَ يستمر الضغط عليها بدل التمهل في إيجاد حلول لكافة المشكلات التي غالباً ما تعاني منها كل المجتمعات البشرية مع فارق النسب، فالبطالة لن تحل بضغط الشارع وإنما بجلوس المعنيين حول طاولة الحل وهو ما يحدث في العالم الأول قبل العالم الثالث.

أما الفقر فقد ترسخ في أميركا أم الديمقراطيات بقرابة 30 مليون فرد، ومع ذلك لم يخرج واحد منهم لكسر نوافذ البيت الأبيض، لأن في هذا السلوك تراجعاً آخر لمقدرات الدولة.

نأتي إلى عملية التنشئة الاجتماعية التي خلت من الديمقراطية المطلوبة في معظم دول العالم الثالث سواء في مناهج التعليم العام والعالي أم في ثنايا تعاليم الأسر منذ الصغر، فشيء اسمه الديمقراطية كما نتغنى بها لا أثر له يذكر إلا فيما ندر.

أما في عالم الغرب الديمقراطي فإن كتاباً مثل «السياسي الصغير» يدرس منذ نعومة أظفار الأطفال حتى يصلوا إلى قبة البرلمان، فإن هذه العملية المجتمعية مطلوبة أكثر في الوقت الحاضر منها في السابق حتى لا تتحول مطالب الشارع إلى قيود تخنق صانع الديمقراطية في العالم الثالث.

إن ما يحدث في العالم الثالث اليوم تجاهل وتغاض عن كل التجارب الديمقراطية الناجحة في العالم الأول والثاني، بل هو قفز على الواقع أكثر مما هو بناء لواقع جديد أفضل من كل التجارب العالمية المشهورة في هذا الأمر.

فعقلنة الشارع أمر مهم في هذه المرحلة الحرجة من عمر المجتمعات التي تصبو إلى ما لدى الغرب المتقدم من مزايا ديمقراطية راسخة الأقدام ولم تكن يوماً من فعل الشوارع الثائرة بل من فعل العقول النيرة والراشدة والمتنورة بالحداثة الواقعية وليس المثالية الصادمة.

عن/ جريدة (الاتحاد) الإماراتية

(109) مليارات و (176) مليون درهم حجم التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي في 2010

ابوظبي / متابعات :

أعلنت دائـرة المالية الإدارة العامة لجمارك أبوظبي عن الإحصائيات السنوية الخاصة بعمليات التجارة الخارجية خلال عام 2010 عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية لإمارة أبوظبي حيث بلغ الحجم الكلي للتجارة الخارجية لإمارة أبوظبي 109 مليارات و176 مليون درهم لعام بانخفاض قدره 58ر2 في المائة مقارنة بعام 2009 .

وأظهرت الإحصائيات الجمركية تراجع حجم واردات الإمارة التي بلغت 574. 86 مليار درهم في عام 2010 بانخفاض نسبته 8ر7 في المائة مقارنة مع 872. 93 مليار درهم لعام 2009 في حين ارتفع حجم صادرات الإمارة غير النفطية من 500. 9 مليار درهم في عام 2009 إلى 610. 11 مليار درهم في عام 2010 وبارتفاع نسبته 2ر22 في المائة. أما حجم تجارة إعادة التصدير فقد وصل إلى 991. 10 مليار درهم بارتفاع نسبته 4ر26 في المائة مقارنة مع 694. 8 مليار درهم في عام 2009 .

وقال السيد سعيد أحمد عبدالله المهيري مدير عام الإدارة العامة للجمارك - أبوظبي ان البيانات الإحصائية لعام 2010 أظهرت استمرار النمو في بندي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير مقارنة بالفترة نفسها من عام 2009 في حين شهدت انخفاضا في حجم الواردات مما يعكس التحسن الذي شهده الميزان التجاري للإمارة خلال العام الماضي.

وأضـاف أن (نمو الـصـادرات غير النفطية يعكس القدرة التنافسية للمنتجات الإماراتية في الأسواق العالمية من جهة وصحة توجه السياسات الاقتصادية التي تنتهجها قيادتنا الحكيمة من جهة أخرى) مؤكدا السعي بشكل متواصل لتسهيل التجارة الخارجية وتعزيز معدلات النمو في حجم الصادرات بما يكفل تنشيط العجلة الاقتصادية في الإمارة.. ومتوقعا المزيد من النتائج الإيجابية على صعيد التجارة الخارجية خلال العام الجاري 2011 .

وكشفت الإحصائيات السنوية لحجم التجارة الخارجية عن تنامي دور المنافذ الجوية حيث توزعت الواردات بنسبة 4ر19 في المائة على المنافذ الجوية و 4. 57 في المائة على المنافذ البحرية و 2. 23 في المائة على المنافذ البرية.

وأوضح أن التجارة الخارجية تعتبر من أهم القطاعات التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات وكافة دول العالم ؛ مؤكدا السعي إلى تعظيم التجارة الخارجية للدولة التي تعتبر عنصراً مؤثراً في الاقتصاد وأحد المؤشرات المهمة التي تعكس الأوضاع الاقتصادية وكذلك السعي إلى تعزيز علاقات مجتمع الأعمال في إمارة أبوظبي مع كافة دول العالم من أجل الانفتاح أكثر على اقتصادات الدول المتقدمة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة المتوفرة لديها.

وقد بينت إحصائيات التجارة الخارجية نسب الواردات وإعادة التصدير والصادرات وفقاً للدول المتعامل معها حيث احتلت البرازيل المرتبة الأولى من حيث الصادرات غير النفطية تلتها النرويج في المرتبة الثانية ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة ولعل أبرز ما ميز تقرير هذا العام من حيث الصادرات نمو في قيمة الصادرات إلى سلطنة عمان بنسبة 110 في المائة.

أما بالنسبة إلى الواردات فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث الواردات تبعتها المملكة العربية السعودية فيما جاءت اليابان في المرتبة الثالثة وقد تميزت تركيا من حيث نمو الواردات بين العامين 2009 و2010 والتي ارتفعت بنسبة 49 في المائة.

واحتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى بالنسبة لتجارة إعادة التصدير في حين حلت دولة قطر في المرتبة الثانية والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بينما شهدت عمليات إعادة التصدير إلى دولة باكستان نموا كبيرا بلغت نسبته 373 في المائة.

(637) مليار ريال لمشروعات الطرق والنقل في الخليج

الرياض / متابعات :

يناقش مؤتمر (المملكة للجسور 2011) ، الذي تنطلق فعالياته في الفترة من 27 إلى 30 مارس الجاري 2011 في فندق كراون بلازا جدة في السعودية ، المبادرات المحلية لتعزيز كفاءات النقل وكيفية تكملة أجندة أعمال النقل الكاملة للمملكة. ويشترك في المؤتمر الذي يرعاه أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبو رأس عدة هيئات حكومية مهمة بما فيها وزارة الشؤون البلدية والقروية في المملكة، وبلدية أبو ظبي، ووزارة البلديات والتخطيط العمراني في قطر. كما يشارك في المؤتمر متحدثون بارزون من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والشرق الأوسط لمناقشة مشروعات تطوير الجسور والطرق في بلدانهم. كما سيتضمن المؤتمر فعاليات حول إنشاء الجسور الخضراء والتصاميم المقاومة للزلازل.

ويقوم المركز الدولي للجودة والإنتاجية (IQPC) بعقد مؤتمر المملكة العربية السعودية للجسور 2011، وهو النسخة المحلية من سلسلة مؤتمرات (بريدج) ذات الشهرة العالمية.

يذكر أنه من المتوقع تنفيذ مشروعات نقل بقيمة إجمالية قدرها 637.55 مليار ريال سعودي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، بتمويل كل من المملكة، والإمارات العربية المتحدة وقطر لنسبة 85 بالمائة منها. وتصل قيمة مشروعات السكك الحديدية وحدها إلى أكثر من 405 مليارات ريال سعودي في ظل إعداد خطط لبناء شبكة إقليمية من السكك الحديدية. وسيربط مشروع خط السكك الحديدية الخليجي بين ست دول بامتداد يبلغ قرابة 2.200 كلم وسيتصل في النهاية بشبكة سكك شرق - أوسطية بستة عشر مساراً.

وقد بدأت المملكة بالعمل على أربعة مشروعات سكك حديدية مختلفة لتكملة التوسع الإقليمي. ومن المشروعات الرئيسية، جسر بري يمتد على 1000 كلم بين جدة والدمام، بسعة تصل إلى 300 مليون راكب ومليار طن من الحمولات في السنة. ومن المشروعات الأخرى، سكة حديدية عالية السرعة بقيمة 26.25 مليار ريال سعودي بامتداد 500 كلم بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، من شأنها تحسين السفر خلال الحج والعمرة.

كما تعمل المملكة حاليًا على تمويل عدة مشروعات جسور لتحديث وتوسيع الطرق السريعة والسكك الحديدية في المملكة وتعزيز الوصول إلى المناطق الحضرية. وبهذا الشكل تحولت مشروعات الجسور إلى أحد أكبر وأسرع القطاعات الإنشائية نمواً، لتمثل مستوى عاليا من الربح وتعتمد بشكل كبير على الخبرة الفنية. وبهدف تلبية الطلب المتزايد على الشراكات والمنتجات والخدمات في هذا القطاع.

إنشاء مستشفى خيري للأورام ومشروع ثقافي في مكة المكرمة

مكة / متابعات :

يدعم الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رئيس اللجنة التنفيذية لمشروع تطوير ومعالجة الأحياء العشوائية في مكة المكرمة ، أعمال توقيع اتفاقيات الشراكة مع المطورين لمشاريع الضاحية الغربية لمدينة مكة المكرمة ـ ضاحية البوابة.

وأوضـح أمين العاصمة المقدسة رئيس مجلس مديري شركة بوابة مكة الدكتور أسامة بن فضل البار أن التوقيع يتضمن أربعة مشاريع؛ تتمثل في تنفيذ مشروع الحي السكني الأول الواقع شرقي مجمع الدوائر الحكومية على أرض تقدر مساحتها بمليون متر مربع، وتنفيذ مشروع الحي السكني التجاري الأول شمالي الطريق السريع، وتنفيذ مشروع مستشفى خيري لمعالجة الأورام مملوكة لمجموعة من رجال الأعمال، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير المشروع الثقافي المعرفي ـ موسوعة مركز السلام عليك أيها النبي.

وبين أن مشروع البوابة يعد الأول من مشاريع الضواحي التابعة لأمانة العاصمة المقدسة التي تتولاها شركة البلد الأمين وتنفذه شركة البوابة المملوكة لها بالكامل، مؤكدا أن المشروع يقدم رؤية طموحة وعملية لتطوير الضاحية الغربية لمكة المكرمة التي تبعد عنها 12 كلم من جهة الغرب، وتعد البوابة الرئيسة للدخول إلى مكة المكرمة، لافتا النظر إلى أن المشروع يقع على مساحة 83 كيلو مترا مربعا وفق مخطط هيكلي يحدد استخدامات الأراضي وشبكات الطرق ومناطق الخدمات والكثافات الأولية للسكان بالإضافة إلى تحديد اشتراطات أولية للتطوير.

وأفاد أن مخطط البوابة يهدف إلى تحقيق وتنفيذ أهداف الاستراتيجية العامة للتنمية في مكة المكرمة مع مراعاة المميزات الطبيعية للموقع وشبكة الطرق الرئيسة الحالية والمستقبلية ومنظومة النقل الآنية والمستقبلية، مشيرا إلى أنه سيتم بموجب هذا المخطط توزيع استعمالات الأراضي بطريقة فاعلة تتكامل مع البيئة الطبيعية المحيطة وتراعي مراحل التنفيذ المختلفة، كما سيتم خلال هذه المراحل تحديد وإعـلان مناطق يتم تطويرها عبر إقامة شراكات للتطوير بين شركة البوابة والمطورين الراغبين بعد تأهيلهم بحسب كل نوع من أنواع التطوير المختلفة التي تستهدفها الشركة.

وأكـد أمين العاصمة المقدسة أن الشركة تنفذ مشاريع غير ربحية؛ وهي مشاريع خيرية يتبناها مواطنون بهدف تقديم خدمات اجتماعية أو طبية أو ثقافية أو ترفيهية، مبينا أنه سيضاف إلى ذلك في المرحلة الثانية من استراتيجية الشركة مشاريع ذاتية وهي مشاريع تطويرية تقوم بها شركة البوابة بشكل كامل، مشيرا إلى أن شركة بوابة مكة شركة ذات هيئة اعتبارية مستقلة وهي مملوكة بالكامل لشركة البلد الأمين ويديرها مجلس مديرين من سبعة أعضاء نصفهم من القطاع الخاص والنصف الآخر من القطاع الحكومي ويرأس المجلس أمين العاصمة المقدسة، وتهدف الشركة إلى العمل بآلية مرنة ومشجعة للقطاع الخاص وعن طريق شراكة فعلية تعينها على تحقيق أهدافها دون التنازل عن مرونة الأداء كشركة تجارية ذات أهداف تنموية محددة.